مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 02 السنة 2022 ص 979 - 999

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول:2022/05/17

وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية

Modern electronic payment methods and their importance in promoting financial inclusion in Algerian banks

مريم كردوسي*[1]، أمال براهمية[2]

[1]جامعة قالمة، (الجزائر)، kerdouci.meriem@univ-guelma.dz

جامعة قالمة، (الجزائر)، Amelbrahmi240@gmail.com

الملخص:

هدفنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى التعرف على وسائل الدفع الإلكترونية وعرض مراحل تطورها في البنوك الجزائرية وإبراز دورها في دعم ورفع مستويات الشمول المالي على مستواها ، من خلال الوقوف على واقعه و أهم متطلبات تعزيزه، وتوصلنا إلى أن مستوى الشمول المالي متدني بالنسبة للبنوك الجزائرية مقارنة بنظيراتها من دول الشرق المتوسط وشمال إفريقيا والعالم ككل ، لذا بادرت الهيئات المالية والنقدية الجزائرية إلى وضع الإسترتيجيات الفعالة و الآليات الكفيلة بتحقيق الشمول المالي في مؤسساتها المالية والبنكية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكترونية، الشمول المالي، التكنولوجيا الحديثة، الثقافة المالية.

تصنيفات جال:G20، O3، G53.

*المؤلف المرسل

Abstract

Our goal through this research paper is to identify electronic payment methods and present the stages of their development in Algerian banks and to highlight their role in supporting and raising the levels of financial inclusion at its level, by standing on its reality and the most important requirements for its promotion, and we concluded that the level of financial inclusion is low for Algerian banks compared to With their counterparts from the countries of the Middle East and North Africa and the world as a whole, therefore, the Algerian financial and monetary authorities took the initiative to put in place effective strategies and mechanisms to achieve financial inclusion in their financial and banking institutions.

Keywords: Electronic payment methods, financial inclusion, modern technology, financial culture.

JEL G20.O3.G53

مقدمة:

أولت الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية الدولية أهمية بالغة لموضوع الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 . لنجاعته في التصدي للأزمات المالية، ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. لذا توجه الاهتمام نحو إيجاد الآليات الكفيلة بتجسيد الإستراتيجيات الموضوعة لتحقيق الشمول المالي والتي يعد الاعتماد على تطورات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العمل المصرفي والمالي أهم منافذها، الأمر الذي جعل السلطات النقدية والمالية للدول توجه اهتمامها نحو وسائل الدفع الإلكترونية لما لها من دور وأهمية في تسريع وتيرة بلوغ الأهداف المرجوة.

والجزائر من الدول التي تبحث في سبل النهوض باقتصادها، من خلال الرفع من مستويات الشمول المالي بمؤسساتها البنكية و المالية، لذا تبنت سياسة تحديث وعصرنة الجهاز البنكي والمالي كخطوة أولى، بدءا بتطوير وسائل الدفع الإلكترونية المعتمدة لديها.

إشكالية الدراسة: ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤل المطروح تم وضع الفرضيات التالية:

- التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية يخفض الأعباء والتكاليف التي يتحملها البنك في تقديم الخدمات المالية.
- تتوفر الجزائر على بيئة مواتية لتحقيق الشمول المالي .
- الخدمات المالية المقدمة بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني تعمل على تعزيز متطلبات الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال دمج المؤسسات والأفراد في النظام المالي الرسمي بتوفير مختلف المنتجات المالية المتنوعة والمستدامة التي تناسب احتياجاتهم وقدراتهم من حيث الدخل، وهذا لا يتحقق إلا بالاعتماد على التطورات الحديثة في تقنيات التكنولوجيا المالية التي تعمل بها وسائل الدفع الإلكترونية.

أهداف الدراسة :وتنحصر أهداف هذه الدراسة في:

-التعريف بوسائل الدفع الإلكترونية، و عرض مراحل تطورها في البنوك الجزائرية .

-تسليط الضوء على الشمول المالي في الجزائر و أهم متطلبات تعزيزه.

-إبراز مساهمة وسائل الدفع الحديثة في دعم الشمول المالي في البنوك الجزائرية .

منهج الدراسة :تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي في رصد تطور وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، والمنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى وصف مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تعزيز الشمول المالي والمنهج التحليلي في تحليل مختلف البيانات والإحصائيات المتعلقة بواقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

هيكل الدراسة : تم تقسيم هذه الدراسة إلى 3 محاور رئيسية كالآتي:

المحور الأول : مدخل إلى وسائل الدفع الإلكترونية

المحور الثاني : واقع الشمول المالي في الجزائر و سبل تعزيزه.

المحور الثالث : مساهمة وسائل الدفع الحديثة في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية .

مدخل إلى وسائل الدفع الإلكتروني:

مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

تعددت التعاريف المرتبطة بوسائل الدفع الإلكترونية ، ويمكن عرض البعض منها كما يلي:

تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

تعرف وسائل الدفع الإلكتروني :على أنها الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات كوسيلة دفع (هاني وجيه العطار، 2016، صفحة 137)،حيث تم تطوير وسائل الدفع التقليدية التي ترتكز على الدعائم الورقية بحيث يمكن تداولها إلكترونيا من خلال إدخال وسائل التقنيات التكنولوجية الحديثة للعمل بها (عامر محمد بسام مطر، 2013، صفحة 16) .

كما عرفها المشرع الجزائري على أنها :" كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به ، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية" (بوعزة هداية، 2018–2019، صفحة 26).

وبالتالي يمكن القول أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن أدوات وفاء بالالتزامات، تحظى بالقبول العام و تخضع للتشريعات المعمول بها محليا و دوليا ، تعتمد في استخدامها وتداولها على أنظمة إلكترونية تمكنها من دفع وتحويل أثمان السلع والخدمات بين المتعاملين (البائع والمشتري) .

–خصائص وسائل الدفع الإلكترونية: تحظى وسائل الدفع الإلكتروني بالعديد من الخصائص نذكر منها (كافي, مصطفى يوسف، 2011، صفحة 61):

- ✓ التكلفة الزهيدة لتداولها : نتيجة اعتمادها على شبكة الأنترنت لتحويل النقود الإلكترونية بدل إعتماد الأنظمة البنكية التقليدية المكلفة .
- ✓ لا تخضع للحدود(دولية) : حيث يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان و في أي وقت عبر شبكة الأنترنت .

✓ بسيطة وسهلة الاستخدام : تسهل التعاملات البنكية بين الموظفين بالبنك والعملاء فهي تغني عن القيام بإجراءات روتينية مثل ملء الاستمارات و الاستعلام عبر الهاتف ...إلخ.

✓ تسرع عملية الدفع: حيث تتم عملية تبادل المعلومات والتنسيق الخاصة بها في زمن حقيقي دون الحاجة إلى وساطة مما يسرع حركة التعاملات المالية.

كما تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بـــــــــــ (عائشة بلحرش،حكيمة حوالف، 2019، صفحة 170):

✓ تواجد نظام بنكي مسبق: يسمح لطرفي العقد باستخدام هذه التقنية و يرتبط بالبنوك سواء كانت هذه البنوك حقيقية أو افتراضية.

✓ اشتمال وسائل الدفع الإلكتروني على عنصر الأمان : حيث أن التعامل بها يتم بطريقة مشفرة وعبر برامج مخصصة لهذا الغرض تجنبها عمليات الاحتيال والسرقة .

- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

تنوعت وسائل الدفع الإلكتروني لمواكبة المستجدات في التعاملات التجارية والمالية الإلكترونية ، نذكر منها:

-البطاقات البنكية: أو ما يطلق عليها بطاقة المعاملات المالية حيث تمكن حاملها من الحصول على النقود ، السلع و الخدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية (محمد أمين بن عزة، جليلة زوهري، 2011، صفحة 190).

-النقود والمحافظ الإلكترونية: النقود الإلكترونية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها (نوال بن عمارة، 2004، صفحة 9)، فهي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية (لخامسة سايحي ،حدة طويل، 2019) ، بينما المحافظ الإلكترونية عبارة عن برنامج يتم تنزيله على الحاسوب الخاص بالعميل أو المستخدم تخزن به رقم بطاقته الحسابية ومعلوماته الشخصية تمكنه من القيام بالدفع عبر الأنترنت (محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت خلف، 2008، صفحة 244).

- البطاقات الذكية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تخزن عليها جميع البيانات الخاصة بحاملها (محمد طاهر عبد الله، 2015/2014، صفحة 76)، تمكن هذه البطاقة حاملها

من التعامل مع جميع أجهزة الكمبيوتر و لا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة ، لنقل الأموال بين المشتري والبائع وهي تعتبر أفضل من البطاقات البلاستيكية الكلاسيكية المزودة بالشريط المغناطيسي (عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، 2020، صفحة 112).

– الشيكات و التحويلات المالية الإلكترونية : الشيك الإلكتروني هو صورة طبق الأصل عن الشيك التقليدي الورقي ، لاحتوائه على ذات الخصائص و الصلاحيات ، حيث يترتب عليه ما يترتب على الشيك الورقي و لكن التعامل به يتم إلكترونيا (محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت خلف، 2008، صفحة 251) ، فهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك لمستلم الشيك ليعيد بدوره تقديمها للمصرف إلكترونيا عبر شبكة الأنترنت أو أي شبكة إتصال أخرى (نور الدين جليد ، أمينة بركان، 2011، صفحة 264) .

أما التحويلات المالية الإلكترونية : فهي منح الصلاحيات للبنك للقيام بحركة التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر سواء في ذات البنك أو بنكين مختلفين. (سمية عبابسة، 2016، صفحة 349).

واقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية وسبل تعزيزه:

تعريف الشمول المالي: برز مصطلح الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، لفعاليته في إعادة التوازن والإستقرار المالي للإقتصاد ، و يمكن عرض بعض التعريفات الخاصة به ،كما يلي:

الشمول المالي كما عرفته مجموعة التحالف العالمي من أجل الشمول المالي(GPFI) على أنه: "الوصول الفعال إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية ّ، و استخدمها بتكلفة معقولة وبطريقة مستدامة" (Francisco G.Villarreal, 2017, p. 14).

وعرفته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCED و الشبكة الدولية للتثقيف الماليINFE :" بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول وبالشكل

الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية و الإندماج الإجتماعي و الإقتصادي" (نبيل ياهوري، 2019، صفحة 162).

ومما سبق يمكن القول أن الشمول المالي هو قدرة الأفراد والمؤسسات خارج الدائرة المالية الرسمية من الوصول والإستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ، التي تلبي احتياجاتهم و رغباتهم بتكلفة مقبولة، مع الإستدامة في الحصول عليها واستخدامها.

أبعاد الشمول المالي : تتمثل أهم أبعاد الشمول المالي في (Francisco G.Villarreal, 2017, pp. 18-19):

-الوصول إلى الخدمات المالية: إتاحة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية في كافة المناطق وخاصة النائية وليس التركيز فقط على المدن الكبرى.

-استخدام الخدمات المالية: قد لا يعني الوصول إلى الخدمات المالية إستخدامها فهناك من يعزفون عنها رغم إمكانية الوصول إليها نتيجة أسباب أخرى (دينية ، ثقافية ،...).

-الاستدامة في تقديم الخدمات المالية: وذلك بتوفير الخدمات المالية وفق متطلبات واحتياجات السوق بتصميم منتجات مناسبة.

-تحقيق الرفاهية والقضاء على الفقر: حيث ترى الدراسات التجريبية أن الشمول المالي له القدرة على رفع مقدرة الأفراد و زيادة رفاهيتهم من خلال إمكانية إتاحتها واستخدامها بشكل مستمر.

الشمول المالي في البنوك الجزائرية و آليات تعزيزه:

وضعت الجزائر قضية الشمول المالي ضمن قائمة أولوياتها لبلوغ التنمية المستدامة. فالجزائر لطالما عانت من التهميش و الإقصاء المالي والذي يتجلى بشكل واضح في تقديرات بنك الجزائر لنهاية سنة 2017 والتي تقدر ب:4675 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 33 % من الكتلة النقدية (M2) (عمار ياسيف، شافية شاوي، 2020، صفحة 123).

– واقع الشمول المالي في المؤسسات البنكية الجزائرية:

كما تشير بيانات قاعدة الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي (فضيل البشير ضيف، 2020، صفحة 480) ،وهي مرتبة متدنية ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض مؤشرات الشمول المالي في المؤسسات المالية الجزائرية كما يلي:

– مؤشر امتلاك حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية:

يظهر هذا المؤشر نسبة الإقبال على المؤسسات المعنية وقدرتها في تعبئة المدخرات لتمويل الإستثمارات المسطرة (نهلة أبو العز، 2021، صفحة 357).

الشكل (01): مؤشر إمتلاك حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية:

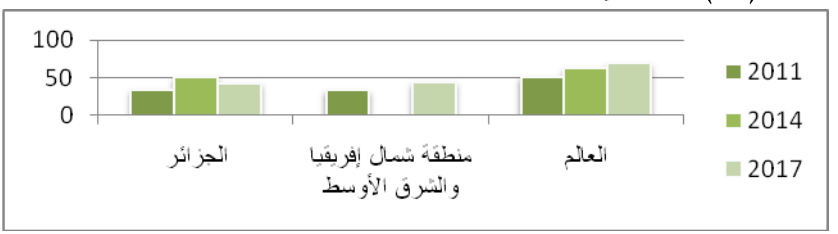

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

World Bank Groupe, The Little Data Book on Financial Inclusion , Global Findex Database, 2018.

من خلال الشكل الموضح أعلاه ، نلاحظ ارتفاع نسبة إمتلاك الحسابات المالية في الاقتصاد الجزائري بين سنتي 2011 و 2014 لتعود إلى الإنخفاض سنة 2017 و يمكن تفسيره بتراجع إقبال العملاء على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية ،نتيجة عدم وجود حوافز تستقطب الأفراد والمؤسسات للتعامل معها.في حين نلاحظ أن نسبة إمتلاك حسابات في المؤسسات المالية الرسمية على المستوى العالمي و في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تتزايد وهذا يدل على نجاعة السياسات التحفيزية لإستقطاب المتعاملين خارج النظام المالي الرسمي مما يحقق الدور المنوط لمؤسساتها المالية والمتمثل في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– مؤشر حسابات النقود المحمولة :

يعكس هذا المؤشر درجة التقدم في البلدان التي تسعى إلى دعم الشمول المالي من خلال إستخدام الهواتف المحمولة والأنترنت في عمليات الدفع والتحويلات المالية (مجموعة البنك الدولي، 2018) .

الشكل (02): مؤشر حسابات النقود المحمولة

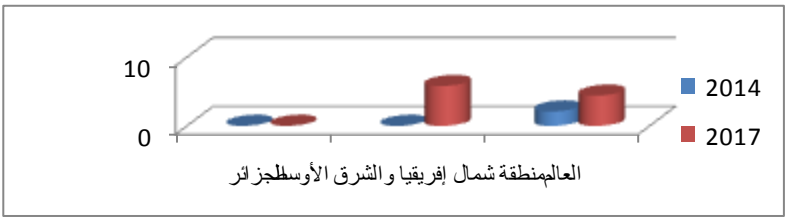

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

World Bank Groupe, The Little Data Book on Financial Inclusion , Global Findex Database ,2018 .

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن حسابات النقود المحمولة لا يتم التعامل من خلالها في الجزائر عكس باقي دول العالم، وهذا يعود إلى التأخر في تحديث القطاع البنكي وقطاع الاتصالات وضعف شبكة الانترنت في الجزائر، بالإضافة إلى تراجع مستوى الثقافة المالية للتعامل بهذه الوسيلة داخل المجتمع الجزائري.

كما نلاحظ أن دول العالم تسجل نسب معتبرة في التعامل بالنقود المحمولة خلال السنين المذكورتين في حين أن دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تسجل ارتفاع ملحوظ في نسبة التعامل بالنقود المحمولة مقارنة بسنة الأساس (2014) ، وذلك راجع إلى الجهود المبذولة لهذه الدول في التعريف الجيد بهذه الوسيلة و سياسات التشجيع لإعتمادها وتداولها داخل مجتمعاتها.

– مؤشر امتلاك النساء لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

يبين هذا المؤشر قدرة المرأة على الوصول والإستفادة من الخدمات المالية الرسمية بإعتبارها تمثل نصف سكان العالم ، ويعد مؤشر جيد يعكس المساواة بين الجنسين وتوفر الرفاهية في المجتمع (نغم حسين نعمة ، أحمد نوري حسن، 2019، صفحة 22).

الشكل (03): مؤشر امتلاك النساء لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

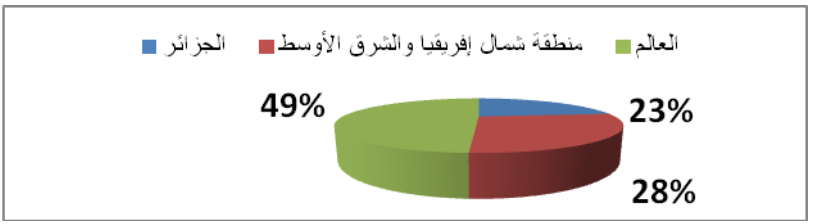

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

World Bank Groupe, The Little Data Book on Financial Inclusion , Global Findex Database, 2018 .

يوضح لنا الشكل أعلاه أن نسبة النساء التي تمتلك حسابات في المؤسسات المالية الرسمية الجزائرية متدنية مقارنة بدول منطقة شمال إفريقيا ومتدنية جدا مقارنة بدول العالم ككل ، مما يدل على أن النظام البنكي الجزائري لا يعطي المرأة الجزائرية الأهمية الكافية لجذبها و تحفيزها على الاندماج فيه مما يؤثر على نسبة المساواة بين الجنسين لإمكانية الإستفادة من الخدمات المالية الرسمية.

– مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

ويعكس هذا المؤشر إمكانية الوصول والاستفادة من الخدمات المالية الرسمية و زوال العقبات التي تحول دون ذلك (إيمان إسماعيل أنور، 2021، صفحة 32)

الشكل(04): مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

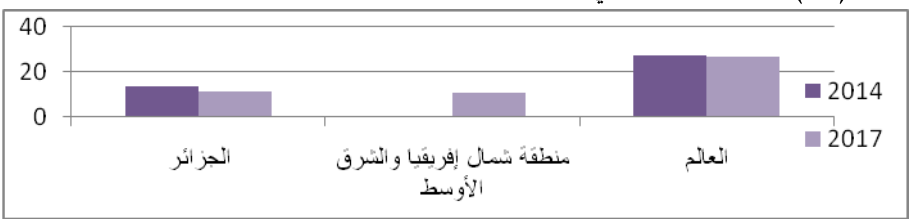

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

World Bank Groupe, The Little Data Book on Financial Inclusion , Global Findex Database, 2018 .

نلاحظ من الشكل الموضح أعلاه أن الادخار على مستوى المؤسسات المالية الجزائرية يتراجع ، يمكن أن يعود ذلك لتوجه العملاء للاحتفاظ بأموالهم خارج النظام المالي الرسمي بسبب تراجع التحفيزات أو لافتقار الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، في

حين تسجل المؤسسات المالية العالمية إستقرار في النسبة نوعا ما ، بينما نسجل إقبال على الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية بدول شمال إفريقيا و الشرق الاوسط .

– مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

يعد مؤشر الإقتراض من المؤشرات المهمة لمعرفة درجة الكفاءة للمؤسسات المالية الرسمية في تأدية دورها الرئيسي (إيمان إسماعيل أنور، 2021، صفحة 18).

الشكل (05): مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

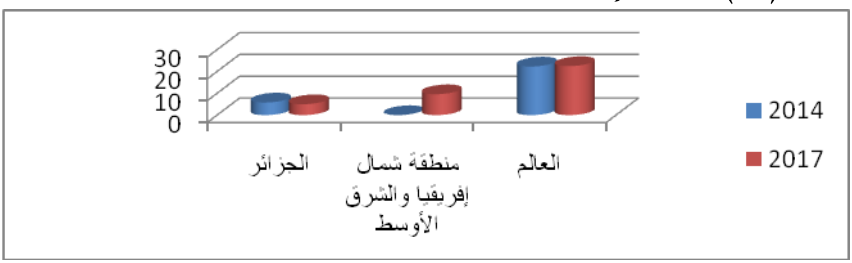

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

World Bank Groupe, The Little Data Book on Financial Inclusion , Global Findex Database, 2018.

ويتضح من الشكل أعلاه تراجع طفيف لنسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الجزائرية ، في حين أن النسبة متزايدة على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط وهذا راجع إلى اعتماد النظام البنكي الجزائري على سياسة التركيز الائتماني ، الأمر الذي يدفع المواطنين الجزائريين على الإعتماد على أموالهم الخاصة أو يستعينون بأقاربهم و أصدقائهم لتوفير التمويل اللازم لإنشاء المشاريع الخاصة بهم.

الجهود المبذولة في إطار تحقيق ودعم الشمول المالي في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية: تعمل السلطات الحكومية والهيئات الرقابية للقطاع المالي و على رأسها بنك الجزائر على توفير البيئة المواتية لتحقيق الشمول المالي من خلال (بيان محافظ بنك الجزائر، 2020، الصفحات 1–3):

–البدء بتحسين و تعليم فئة الشباب مبادئ أصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المحددة.

-حث البنوك والمؤسسات المالية على المساهمة بفاعلية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف إنجاح السياسات الجديدة.

-القيام بحملات تحسيسية و ترويجية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والإبتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

-حث البنوك على توسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن وخاصة تلك التي تنعدم فيها الخدمات المالية مع التركيز على توافق المنتجات والخدمات التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية مع احتياجات المواطنين بتلك المناطق.

-تسطير برنامج عملي بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العالمي للشمول المالي ،للتعريف بمختلف النشاطات البنكية و كذا تبسيط المفاهيم المالية.

-إصدار لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي أهمها فتح النوافد للمعاملات المالية الإسلامية ودعمها بإصدار نظام تغطية و ضمان الودائع الذي يدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي.

-تشجيع استعمال المنتجات الرقمية من خلال إصدار نظام يدعو إلى مجانية بعض الخدمات المصرفية مثل البطاقات المصرفية ، كشف الحساب السنوي ، استعمال الصراف الآلي ، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكترونية ...إلخ، مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

مساهمة وسائل الدفع الحديثة في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية

تطور وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

إتجهت الهيئات النقدية والمالية الجزائرية إلى عصرنة الجهاز البنكي لتحقيق وساطة بنكية فعالة تدفع بعجلة التنمية المستدامة في الجزائر ، لذا تم تأسيس شركة ساتيم (شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك) سنة 1995 حيث تعتبر هذه الشركة من بين الأدوات التقنية الداعمة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك و هي تتولى المهام التالية (شركة ساتيم، 2021):

-تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني .

-إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.

كما توفر هذه الشركة الأرضية الملائمة للعمل البنكي الإلكتروني من خلال إصدار البطاقات البنكية بمختلف أنواعها (محلية أو دولية...)كما أنها المسؤولة عن توفير أجهزة الصراف الآلي(ATM) و أجهزة الدفع الإلكتروني(TPE)، كما تضمن الصيانة لهذه الأجهزة والحماية للبطاقات البنكية (محفوظ بصيري، 2019، الصفحات 62-63).

ولتحقيق القبول التام للبطاقات البنكية المصدرة وطنيا ، قامت شركة ساتيم بتصميم الشبكة النقدية المشتركة RMI سنة 1996 ، لمعالجة عمليات السحب المرتبطة بالبنوك الأعضاء وكذا التحويلات المالية المرتبطة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب.

بدأ العمل بالبطاقات البنكية في البنوك الجزائرية سنة 1997 حيث كانت البطاقات آنذاك لا تحتوي على رقائق أو شريحة برغوثية و إنما كانت تتضمن شريط ممغنط فقط و كان دورها يقتصر على عمليات السحب، بعدها تطورت لتشمل عمليات الدفع أيضا بعام 2005. إلى أن ظهر مشروع الدفع عبر الانترنت عام 2009 ليتم المصادقة عليه بسنة 2010 ، إلا أنه دخل حيز التنفيذ سنة 2013 أين تمت أول عملية دفع عبر الأنترنت (سمية عبابسة، 2016، الصفحات 351-353).

وفي إطار دعم النهج الإستراتيجي المتبنى لعصرنة النظام المالي والبنكي تم إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 والذي أسند إليه مهمة ضمان العلاقة ما بين بنوك منظومة النقد و توفيقها مع الشبكات النقدية المحلية والدولية (تجمع النقد الآلي، 2021).

أما إجراءات تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني فتجسدت سنة 2006 من خلال إنشاء نظامين تمثلا في:

- نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS: والذي أنشأ من طرف بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية والبنك الدولي في إطار عصرنة الجهاز البنكي الجزائري ليتم الشروع في العمل به يوم: 15ماي 2006 ، و يقوم بتسوية المبالغ الإجمالية في

وقت حقيقي لتتم عملية التحويلات المالية بصورة فورية، إجمالية و دون تأجيل و يهدف إلى تخفيض آجال ، تكلفة و مخاطر التسوية ، يعمل على ضمان السرعة والأمان للمبادلات وفقا للمعايير الدولية (أمينة بركان، 2013-2014، صفحة 500).

- نظام المقاصة الإلكترونية ACTI ، والذي دخل حيز التطبيق في 15 ماي 2006، وهو مكمل لنظام ARTS ويسمح بتبادل كل المدفوعات عبر وسائل الدفع الخاصة بالجمهور ويسير من طرف مركز المقاصة القبلية بين البنوك CPIالتابع لبنك الجزائر، وصمم هذا النظام لتبادل أوامر الدفع بشكل مستمر بين الأطراف المشاركة في الشبكة (وليد بشيشي، 2014-2015، صفحة 377).

دور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تعزيز الشمول المالي:

حسب ما جاء في تقرير قاعدة البيانات للمؤشر العالمي للشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي لسنة2017 ، أن التقدم الملحوظ في مؤشرات الشمول المالي تعود إلى التطور والتحديث في أنظمة الدفع الإلكترونية التي نتج عنها إصدار جيل جديد من الخدمات المالية تعتمد على الانترنت والهواتف المحمولة.مما خلق فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات بنكية و مساعدة مالكي الحسابات على إستخدامها بصورة أكبر (آسلي ديمير جوتش كونت وآخرون، 2017، الصفحات 07-10).

كما أن تطوير وسائل الدفع الإلكترونية يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها في الوقت المناسب، مما يضمن الإستمرارية و الإستدامة في تقديم الخدمات المالية (جازية حسيني، 2020، صفحة 100) .

بالإضافة إلى ذلك تعتمد وسائل الدفع الإلكترونية على الهوية الرقمية للعملاء مما يتطلب وضع حماية بالغة لخصوصية بيانات الأفراد من خلال الضوابط والإجراءات المفروضة التي تحكم العمل المالي الإلكتروني بهدف حماية العملاء (وليد طلحة، 2019، صفحة 22).وهذا ما يتوافق و متطلبات تحقيق الشمول المالي.

تتسم وسائل الدفع الإلكترونية بالسهولة والبساطة في الإستخدام ، لأنه يراعى عند تصميمها القضايا الثقافية والإجتماعية مثل الوعي المالي ،الدين، الطبقة الإجتماعية ،

الجنس ، العمر ...إلخ مما يساهم بشكل كبير في نجاح نظام الدفع البنكي الإلكتروني و إنتشاره بشكل أسرع وسط كافة طبقات المجتمع (محمد طاهر عبد الله، 2015/2014، صفحة 86).

إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية يعمل على تعزيز الشفافية من خلال التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها ، ويمثل نافذة إعلامية تعكس تطورات المؤشرات المالية للبنوك و وضعها تحت تصرف الباحثين وكل الأطراف المعنية (وليد بشيشي، 2014-2015، صفحة 370).

الإستراتيجيات الوطنية المحفزة للدفع الإلكتروني من أجل تحقيق الشمول المالي:

أشار المسح الذي أجراه خبراء صندوق النقد العربي على الدول التي يتوفر على بياناتها ،أن الجزائر تسجل أكبر عدد معاملات في مجال الدفع الإلكتروني عام 2019 بما يقارب 63.4 مليون معاملة بإجمالي 141 مليون معاملة . وتمثلت الإجراءات المتخذة من طرف الهيئات النقدية والمالية الجزائرية لدعم وتعزيز الشمول المالي في (صندوق النقد الدولي، 2020، الصفحات 11-30):

- حث البنوك وبريد الجزائر على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني لفائدة العملاء دون تكاليف. إستجابة للطلبات المرسلة عبر الأنترنت بسهولة ودون قيود.

-تشجيع البنوك على زيادة عدد الحسابات وربط إستخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لديها.

-إلغاء الرسوم ومصاريف إستخدام بطاقات الائتمان وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دنانير على كل عملية تصل إلى 5000 دج تدفع إلكترونيا.

-تخفيض الضرائب و الرسوم على المدفوعات الإلكترونية حيث تطبق نسبة 9%عوضا عن19 % المطبقة على باقي المعاملات المالية.

-وضع إستراتيجية رقمية تهدف إلى تطوير وسائل الدفع الإلكتروني للحد من الدفع والتسديد عن طريق الأوراق النقدية ، مع وضع تسهيلات أقرها بنك الجزائر تخص

عملية فتح الحسابات للأشخاص والمؤسسات سواء على مستوى البنوك أو بريد الجزائر.

-تعزيز الإستراتيجية المنتهجة لتفعيل العمل بوسائل الدفع الإلكترونية من خلال إصدار القوانين واللوائح المنظمة للعمل بها ،ومنها:

* قانون المالية 2020 ، الذي ينص على ضرورة توفير التاجر لوسائل الدفع الإلكتروني و وضعها تحت تصرف المستهلكين في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020 كآخر أجل ،و هذا في إطار التأكيد على ما ورد في قانون التجارة الإلكترونية لعام 2018 ، الذي نص من خلال المادة 27 على إمكانية القيام بعمليات الدفع للمعاملات التجارية من خلال المنصات الرقمية المخصصة للدفع حصريا للبنوك المعتمدة من طرف بنك الجزائر ، والمادة 28 على وجوب تأمين موقع الأنترنت الخاص بالمورد الإلكتروني بمنصة الدفع بواسطة نظام التصديق الإلكتروني ، أما المادة 29 فتنص على خضوع منصات الدفع الإلكتروني لرقابة بنك الجزائر لضمان إستجابتها لمتطلبات التشغيل البيني وسرية البيانات وسلامتها و ضمان أمن تبادل المعلومات .

* وضع الأطر القانونية لحماية وأمن العملاء : حيث تولت هيئة الضبط والنقد الآلي وضع آليات ناجعة وكفيلة بضمان سرية البيانات ومتابعتها بشكل دوري و تعززت بصدور القانون رقم:18-07 المؤرخ في:جويلية 2018 الذي يحدد كيفية الحفاظ على أمن المعلومات الشخصية و طرق استعمالها و قد أدرج هذا القانون الأحكام الجزائية لمخالفيه و المتمثلة في الحبس لمدة من 02 إلى 05 سنوات بالإضافة إلى غرامات مالية في حالة الاستعمال غير القانوني للبيانات الشخصية.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكترونية هي أدوات وفاء بالإلتزامات المالية بين المتعاملين تحظى بالقبول العام وتخضع للمتابعة والرقابة من طرف الهيئات الحكومية .تم إبتكارها من أجل تخفيض الأعباء والتكاليف التي تتكبدها المؤسسات البنكية لتقديم خدماتها ، تمتاز بالسهولة والبساطة في إستخدامها توفر الجهد، الوقت والتكلفة على مستخدميها بالإضافة إلى تمكنها من إختراق الحدود من خلال

إعتمادها على شبكة الأنترنت في عملها .ونظرا للأهمية التي تكتسيها توافقت مع متطلبات تحقيق الشمول المالي و أبعاده ، حيث تمكن وسائل الدفع الإلكتروني البنوك من الوصول إلى عملاء جدد دون تحمل تكاليف إضافية من خلال التفاعل مع العملاء عبر مواقعها الإلكترونية دون اللجوء إلى فتح وكالات جديدة، والتعامل بها يوفر الجودة المطلوبة والأسعار المعقولة في تقديم الخدمات المالية ، كما أن البحث في آليات تطويرها و عصرنتها يضمن إستمرارية إستخدامها وإستدامة المنتجات المالية التي توفر عن طريقها.

أما البنوك الجزائرية فقد سجلت مستويات متدنية من الشمول المالي حسب قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي للشمول المالي حتى عام 2017، وهذا يعود إلى عدة عوامل من بينها:

– التأخر في تحديث القطاع البنكي الجزائري،الناتج عن عدم توفر البنية التحتية الرقمية والمالية اللازمة.

– تدني مستوى الثقافة والمعرفة المالية للمجتمع الجزائري .

–إنعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية الجزائرية نتيجة الهزات المالية التي عانت منها.

–عدم توفر البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لتحقيق الشمول المالي.

و بعد إدراك الهيئات الحكومية الجزائرية لأهمية تحقيق الشمول المالي و إنعكاساته الإيجابية على الإستقرار المالي والإقتصادي ومسعاه في تحقيق التنمية المستدامة ، أولت الإهتمام بضرورة تبني إستراتيجيات من شأنها التسريع في وتيرة تحقيقه والعمل على تعزيزه لذا بادرت بالتوجه نحو وسائل الدفع الإلكترونية من خلال البدء بوضع القوانين الملائمة للعمل بها والسعي لتوفير البنية التحتية اللازمة لتداولها كما أولت الإهتمام بضرورة تثقيف المواطن الجزائري ماليا بإعتباره الحلقة الجوهرية ضمن الإستراتيجيات الموضوعة .

التوصيات: ولتعزيز دور وسائل الدفع الإلكترونية لتحقيق الشمول المالي في البنوك الجزائرية ، نقترح جملة من التوصيات ،يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– توفير البنية التحتية التقنية والتشريعية اللازمة للعمل بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

–الإهتمام بالعنصر البشري العامل بالقطاع البنكي و المالي من خلال التدريب و التكوين في مجال العمل البنكي الإلكتروني.

–العمل على ترقية الثقافة والمعرفة المالية لدى الأفراد و مسيري المؤسسات للتمكن من إدارة أموالهم و إتخاذ القرارات المالية وفق إحتياجاتهم وتطلعاتهم.

–فرض التدابير الحمائية والأمنية للتعامل بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة بهدف حماية المصالح المالية للمتعاملين بها.

–فتح المجال لنقل الخبرات والتجارب الدولية الرائدة في مجال تطوير وسائل الدفع الإلكترونية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية .

–إدخال التقنيات الحديثة على وسائل الدفع الإلكتروني بهدف عصرنتها.من خلال دعم المؤسسات المالية الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العاملة بالجزائر وخارجها لإيجاد الحلول الملائمة و إبتكار منتجات وخدمات مالية إلكترونية تلقى قبول و إستحسان المواطن الجزائري.

قائمة المراجع:

1–المؤلفات:

– هاني وجيه العطار. (2016). التجارة الإلكترونية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

– عامر محمد بسام مطر. (2013). الشيك الإلكتروني. دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن.

–كافي مصطفى يوسف. (2011). النقود والبنوك الإلكترونية. دار مؤسسة رسلان. دمشق، سوريا .

–محمد نور صالح الجداية، سناء جودت خلف. (2008). تجارة إلكترونية، دار الحامد. عمان، الاردن.

الأطروحات:

-هداية بوعزة. (2018-2019). النظام القانوني للدفع الإلكتروني -دراسة مقارنة-. أطروحة دكتوراه في القانون الخاص ،كلية الحقوق توالعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

-محمد طاهر عبد الله. (2014-2015). التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية. أطروحة الدكتورا ، قسم : الإقتصاد.كلية الإقتصاد، دمشق، سوريا.

-أمينة بركان .(2014-2013) .الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي -حالة الجزائر .-أطروحة دكتوراه ، تخصص :نقود ومالية ،قسم: علوم التسيير .جامعة الجزائر03، الجزائر.

-وليد بشيشي .(2014-2015) .دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية الراهنة -حالة الجزائر .-أطروحة دكتوراه علوم تخصص :تحليل إقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير .جامعة باجي مختار ،عنابة ,الجزائر.

المقالات:

-عائشة بلحرش،حكيمة حوالف. (ديسمبر, 2019). ماهية وسائل الدفع الإلكتروني. مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية و الإقتصادية التطبيقية ،الصفحات:164-179.

-محمد أمين بن عزة، جليلة زوهري. (ماي 2011)،واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. مجلة الإقتصاد الجديد،العدد:03، الصفحات:187-202.

-لخامسة سايحي ،حدة طويل .(2019) أثر وسائل الدفع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية :المجلد:13، العدد:02.الصفحات من :65إلى 86.

-عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف. (31 ديسمبر, 2020). فعالية إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا COVID-19. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، الصفحات :108-126 .

-نور الدين جليد ، أمينة بركان. (جوان, 2011). الصيرفة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية. مجلة المعارف قسم العلوم القانونية والإقتصادية ،الصفحات:251-271.

-سمية عبابسة. (ديسمبر, 2016). وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية. مجلة العلوم الإنسانية الصفحات:345-360.

-جازية حسيني،(2020)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد :16، العدد:23 ، الصفحات :97-114.

-نبيل ياهوري،(2019)،الشمول المالي كآداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي و متطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية .-مجلة الإقتصاد الجديد الصفحات :160-180.

-عمار ياسيف، شافية شاوي .(2020) الشمول المالي في الجزائر :الواقع والمعيقات والحلول .مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، الصفحات :120-138.

-فضيل البشير ضيف .(2020) .واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر .مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية الصفحات :471-485 .

-نهلة أبو العز.(2021)، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية .مجلة كلية السياسة والإقتصاد،(341-371) .

نغم حسين نعمة ، أحمد نوري حسن .(2019) .دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق .المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك الصفحات :17-31 .

-إيمان إسماعيل أنور .(2021) .دور الشمول المالي في تعزيز الإدخار .مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية الصفحات :01-51 .

-محفوظ بصيري (2019) ،نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة .مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للابحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية الصفحات :60-70.

المداخلات:

-نوال بن عمارة(2004) وسائل الدفع الإلكترونية الآفاق و التحديات.الملتقى الدولي حول : التجارة الإلكترونية ،أيام:15-17 مارس 2004، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر.

تقارير:صندوق النقد الدولي .(2020) .التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة ، تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية .

المواقع:

-مجموعة البنك الدولي. (2018). المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع إستمرار الفجوات:
Albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/04/19-financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows.

-بيان محافظ بنك الجزائر .(2020) .اليوم العربي للشمول المالي 27أفريل .2020
موقع بنك الجزائرhttps://www.bank-of-algeria.dz /

-شركة ساتيم.(2021).
www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-11-20-07.html

-تجمع النقد الآلي(2021) .
www. Giemonetique.dz/ar/qui- somme –nous/gie-monetique.

-آسلي ديميرجوتش -كونت وآخرون ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ، مجموعة البنك الدولي ،2017، http:/www.worldbank.org/globalfindex

المراجع باللغة الأجنبية:

-Francisco G.Villarreal. (2017). Financial Inclusion of small rural producers. USA: United Nations publication.